



حدث ورأي

مذكرة "بدر" تنقل قطر من استيراد السلاح إلى الشراكة في شبكة لإنتاجه موازية لاتفاقية مكة

الحدث

وقّعت تركيا وقطر وباكستان وإندونيسيا، الأربعاء 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2026، في الدوحة، مذكرة تفاهم رباعية باسم "بدر" (القمر المكمّل، رمزاً إلى تكامل الدول الأربع)، بمشاركة وزارات الدفاع في الدول الأربع وهيئة الإنتاج الدفاعي الباكستانية ورئاسة الصناعات الدفاعية التركية. وتهدف المذكرة إلى تطوير الصناعات الدفاعية والإنتاج العسكري المشترك، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وتعزيز القدرات الدفاعية، والتدريب التقني، والبحث والتطوير. وتحدد المذكرة آلية مؤسسية للتنفيذ عبر مجلس تنفيذي يحدد المشروعات المشتركة ومجلس استراتيجي يعتمد عليها ويضع جداولها الزمنية. كما تتيح انضمام دول صديقة أخرى وفق معايير تتفق عليها الدول الأربع.

الرأي

تمثل هذه الخطوة تطوراً مهماً في مسار بناء شبكات تعاون دفاعي متعددة الأطراف، تتجاوز حدود الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا وجنوب شرقها، وتخلق فرصاً لبناء سلاسل إمداد وإنتاج مشتركة، وتنويع مصادر التسليح بهدف الوصول إلى تقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين. وتكتسب أهميتها من توقيتها، بالتزامن مع التداخيات الواسعة لحرب إيران وتصاعد الشكوك بشأن كفاية الضمانات الأمنية الأمريكية.

وبينما يعزز الاتفاق موقع تركيا كمركز للصناعات الدفاعية والشراكات الأمنية العابرة للأقاليم، فإنه يمنح قطر دوراً يتجاوز استيراد السلاح إلى المشاركة في تطويره وإنتاجه. وتستند المذكرة إلى تكامل نسبي بين قدرات الدول الأربع؛ إذ تمتلك تركيا قاعدة صناعية دفاعية متقدمة وخبرة في تطوير الأنظمة العسكرية، وتوفر

باكستان وإندونيسيا قدرات تصنيعية وأسواقًا واسعة وكوادر بشرية، بينما تتمتع قطر بقدرات تمويلية وشبكة شراكات دفاعية دولية.

كما تستند المذكرة إلى تعاون ثنائي قائم بالفعل، شمل إنتاج السفن الحربية التركية-الباكستانية؛ والدبابات التركية-الإندونيسية، وصفقة تزويد إندونيسيا بـ48 طائرة "قآن" التركية بقيمة تقدر بنحو 10 مليارات دولار، تشمل التجميع والصيانة داخل إندونيسيا؛ ومشروعات الصناعات الدفاعية التركية-القطرية. ولا يقتصر دور قطر على التمويل فحسب؛ فشركة "برزان" القابضة، الذراع الاستثمارية لوزارة الدفاع، وقّعت مع إندونيسيا منذ 2025 عقودًا معلنة بمليارات الدولارات، شملت توريد أسلحة وذخائر، وإنشاء مصنع للذخيرة بشراكة كورية، واتفاقًا لشراء فرقاطتين تركيتين لصالح القوات الإندونيسية، بما يجعل "بدر" إطارًا لشبكة قائمة بالفعل.

استراتيجيًا، تتقاطع المذكرة مع "اتفاق مكة" للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان، لكنها تختلف عنه في الطبيعة والالتزامات؛ فاتفاقية مكة اتفاق دفاع جماعي، وتنص أيضًا على تعاون قوي في الصناعات الدفاعية وتطوير التكنولوجيا والإنتاج المشترك؛ بينما تمثل "بدر" إطارًا للتكامل الصناعي والتكنولوجي، دون التزام بالدفاع المتبادل. وقد يشكل المساران معًا نواة لشبكة أوسع، تجمع بين الردع العسكري والقدرة على إنتاج أدواته، مع احتفاظ الدول المشاركة باستقلالية مواقفها وتحالفاتها الأخرى.

وفي المحصلة، فإن قيمة المذكرة تبقى رهن وتيرة ومستوى التنفيذ؛ وهو ما سيتجلى بصورة خاصة في الاتفاق على مشروعات بعينها، وتحديد التزامات تمويلية، فضلًا عن هوية الدول التي قد تنضم إليها، وما إذا كانت السعودية ستبقى خارجها أم ستدمج مساري "مكة" و"بدر".

